

مدخلٌ في بناءِ الجملةِ

obeikandi.com

مدخلٌ في بناءِ الجملةِ

الجملةُ هي أساسُ إقامةِ اللغةِ، وهي النواةُ التي يبني منها ويمجموعها مجموعُ نصٍّ ما، مهما كانت النظرياتُ اللغويةُ التي تقوم على دراسةِ الجملةِ ، أو دراسةِ النص ، أو غير ذلك مما كان ، ومما يستجد ، فما الحسابُ اللغويُّ إلا على أساسِ مجموعِ الجملِ ، وما ينتجُ من هذا المجموعِ من مضمونٍ أو معنى متكاملٍ .

وليس الأمرُ قائماً على انتقاءِ جُملي ، ولكنه قائمٌ على حُسنِ تأليفِ الكَلِمِ ، وإخضاعِ مجالات الاختيارِ في بناءِ اللغةِ لإبداعِ المؤلفِ ، أو المتحدثِ ، ففي كلِّ مجالٍ بناءً لغويٍّ يخضعُ لاختياراتٍ منسجِ اللغةِ يكونُ إبداعُهُ في حُسنِ الاختيارِ ، والنظمِ ، والتأليفِ ، والعقدِ ، والتركيبِ ويمجموع هذا الإبداعِ وملاءمته لأجواءِ النصِّ يكونُ الحكمُ على النصِّ ، كما يكونُ خلوده ، والإعجابُ به .

والجملةُ هي : القولُ المركبُ من كلمتين أُسِنِدَتْ إحداها إلى الأخرى ليفيداً معنى ، وذلك لا يتأتى إلا في :

- اسمين ، نحو : محمدٌ رسولٌ .
- أو فعلٍ واسمٍ ، نحو : انطلقَ شريفٌ ، وكوفئَ رفيقٌ .
- أو اسمٍ وفعلٍ ، نحو : حاتمٌ أخلصَ في عمله .
- أو اسمٍ وجارٍ واسمٍ مجرورٍ (اسم وشبه جملة) ، نحو : عادةٌ في المعملِ ، والمنظارُ فوقِ المكتبِ .

ويتضح في هذه الجملِ معنى الإسنادِ أو الإخبارِ ، والإخبارُ أكثرُ دقةً في أداءِ المقصودِ ، ويُقصدُ بهما إتمامُ الجزءِ الأولِ - أو الركنِ الأولِ - بما في الجزءِ الثاني من دلالتِ ومدلولِ ، فيفيدُ المستمعُ أو القارئُ معنىً مفهومًا ، سواءً أكانَ إخبارًا ، أم استخبارًا ، أم إنشاءً ، يكونُ هذا المعنى المفادُ جائزًا للسكوتِ عليه ، ومنطلقًا لإثارةِ بناءِ كلامٍ عليه جديدٍ . عندئذٍ تتحققُ الجملةُ ، ويتحققُ ركنها .

نظرة النحاة العرب إلى تقسيم الجملة

نظر النحاة العرب إلى الجملة العربية من حيث عناصرها المكونة لها، وأداؤها النحوي .
ومنه نستطيع أن نذكر أن النحاة الأوائل قد قسّموا الجملة من خلال ثلاثة مناظير ؛
الصدر ، والخبر، والوظيفة الإعرابية أو الموقعية .

وذلك على النحو الآتي :

أولاً : بحسب الصدر :

حيث يقسمون^(١) الجملة بحسب ما تبتدئ به من اسم أو فعل ؛ فلا اعتداد بالحروف
وما يستتبعها في تنويع الجملة ؛ إلا إذا كان حرفاً مصدرياً ، فالحرف المصدرى مع ما
دخل عليه مصدر مؤول ، فهو اسم ، وكل اسم له اعتداده في بنية الجملة وتنويعها .

وهم من حيث هذا المنظور يقسمون الجملة إلى اسمية وفعلية - على اتفاق بينهم إزاء
هذين القسمين ، وحسبما تبتدئ به الجملة من اسم أو فعل .

فالجمل :

« وهو يقدر أن كلامه قد وقع منهما موقع الرضا » (على هامش السيرة ٨٠) .

« كل هذا عجيب » (أقوى من الزمن ٥٤) .

« فكلا المعنيين مستقيم في وصف عمر بن الخطاب » (عبقريّة عمر ١٧) .

جمل اسمية ؛ لأن ما ابتدئ به فيها اسم ، على الترتيب : هو ، كل ، كلا ؛ دون النظر
إلى ما قد يسبقه من حرف .

أما الجمل :

« أشعر أنكما مخلصان » (أقوى من الزمن ٥٤) .

« لا تحش الغرق أبداً » (أقوى من الزمن ١٢) .

(١) ينظر : الفصل ١ - ٢٤ / التسهيل ٢٣ / معنى اللبيب ٢ - ٣٨ / الهمع ١ - ١٣ .

«فهذا المثل نستطيع أن نتبع مداخل الطيرة إلى نفس ابن الرومي» (ابن الرومي ١٧٨).

فهي جمل فعلية ، حيث ابتداء كل منها بفعل ، على الترتيب : أشعر ، نحش ، نستطيع ؛ دون الاعتداد بالأحرف السابقة على كل فعل .

ومن النحاة من أضاف (الظرفية)^(١) إلى النوعين السابقين ، وهي حال ما إذا ابتدئ بشبه جملة ، كأن تقول : في هذا الكتاب إجابة هذا السؤال .

وأضاف الزمخشري^(٢) وغيره الجملة الشرطية ، وهي أسلوب الشرط أو التركيب الشرطي بمجموع أجزائه ، ويذكرها ابن هشام في عداد الجملة الفعلية .

وبنظرة متأنية نلمس أن الظرف والحار والمجورر يخبر بها عن اسم مبتدئ ، أو يُعبر بها عن معنى آخر يتعلق بزمان الحدث ، أو مكانه ، أو سببه ، أو غير ذلك ، سواء أتقدما الجملة أم لم يتقدماها ، فإذا كان بعض النحاة يعدونها من أضرب الجملة ، فهم في الوقت ذاته يجعلونها معمولتين لفعل محذوف يقدر بـ (استقر) ، أو (كان) ، أو لاسم مقدر بـ (كائن) ، أو (مستقر) ، فعلى التقدير الأول تكون الظرفية فعلية ، وعلى التقدير الثاني تكون اسمية ، وبهذا ينحصر نوعا الجملة في اسمية وفعلية .

أما الجملة الشرطية فليست بجملة ، وإنما هي تركيب - إذا صح هذا التعبير - ذلك بالنظر إلى أن أسلوب الشرط يتركب - ضرورة - من جملتين تامتي الركبتين ؛ ترتبطان ببعضهما باستخدام أدوات معينة ، هي حروف الشرط وأسماؤه ؛ ليفيد كل ذلك معنى له طبيعته الخاصة في الفهم والإفهام ، وهو التعليق والترتيب الزمني ، أو التناسق ، إلى جانب ما تفيده أداة الشرط من معنى خاص بها .

تعقيب على أساس بناء الجملة :

الغرض من اللغة اتصال بين طرفي الحديث لنقل أفكار أو عواطف أو أخبار أو غير ذلك من المتحدث ، وهو الطرف الأول ، إلى المستمع ، وهو الطرف الثاني ، وهذا يجعلنا بالضرورة ننتبه إلى فكرة مساعدة ، وهي أن كلا الطرفين يشترك مع الآخر في جانب من

(١) ينظر : المفصل ٢٤ / التسهيل ٤٩ / مغني اللبيب ٢-٣٩ / الممع ١-١٣ .

(٢) المفصل ٢٤ / شرح ابن يعيش ١-٨٨ .

هذا الإخبار أو النقل ، حتى يتمّ التفاهم ، بين الاثنين ، سواء أكانت هذه المعرفة بين الطرفين لهذا الجانب معرفة حقيقة أم شبه حقيقية؛ لأن الإخبار في حد ذاته له طرفان ، يجب أن يكون أحدهما معلوماً يبنى عليه ما يخبر به ، أو يكون حلقة الاتصال الأساسية بين طرفي الحديث ، ثم يكون الثاني مجهولاً لدى الطرف الثاني ، معلوماً لدى الطرف الأول، وإلا لما كان إخباراً، فأساس الإخبار قائم على المعلوم والمجهول بين طرفي الحديث، ويجب أن يجمع بين شيء معلوم يتركز حوله الإخبار، أو يبدأ به بين المتحدث والمستمع ، أو يبنى عليه الجملة ، وهي ما يخبر به ، أو أساس ما يخبر به ، وشيء مجهول من أجله تنشأ الجملة الإخبارية ، ولولاه لما كان الإخبار إخباراً مفيداً للطرف الثاني من الحديث .

والمتحدث يبدأ بما هو معلوم ، ويثنى بما هو مجهول ، ولا يكون الابتداء بما هو مجهول قاعدة عامة في نوع من التراكيب ، هذا ما يجب أن يتفق عليه ، ولكن يمكن أن ينفرد به أسلوب بلاغي للتشويق والإثارة .

لذا فإن نظرة النحاة العرب إلى تقسيم الجملة نحويًا بحسب صدرها نظرة صائبة ، ويجب أن تكون نظرتنا هذه إلى كيفية بناء الجملة في اللغة العربية .

تنويه :

إذا قيل : يخشى المؤمنُ ربّه .

فهي جملة فعلية بحكم ما ابتدئت به من فعلٍ .

وعندما يقال : المؤمنُ يخشى ربه .

فهي جملة اسمية لأن المبتدأ به اسمٌ .

ونجد من اللغويين المحدثين من يعدها جملة فعلية تقدم فاعلها ، ولكن نظرة النحاة العرب إلى نوعية الجملة الأخيرة وعدّها ضمن الجملة الاسمية يشدنا إلى الفكرة السابقة في بناء الجملة ، حيث يهتم بما هو مجال الحديث ومركزه ، وهذا بدوره يجعلنا ندرك مدى فهمهم للعلاقة بين النحو والمعنى ، ويعيدنا إلى ما ذكر سابقاً من : أنه الضابطُ الدقيقُ والمنظّمُ الصحيحُ للعلاقات المعنوية بين الكلمات من خلال الجملة الواحدة ، وبين الجمل بعضها والبعض الآخر من خلال الكلام .

فعندما قيل : (يخشى المؤمن ربه) .

فالإخبارُ يتركزُ حولَ الخشيّةِ ذاتِها ، وهذا منطقيٌّ ، إذا نظرنا إلى أن الجملةَ خبرية ، أي : إخبارٌ من شخصٍ إلى آخرَ لفكرةٍ معينة ، يتضمّنُها المعنى في الجملة السابقة .

أو : هو نقلُ حكمٍ معنويٍ معينٍ إلى آخرَ أو آخرين ، وما دام المتحدثُ قد ابتدأ بالحدثِ (الخشيّة) ، إذن فهو مدارُ الحديث ، ثم الإخبار عن (الخشيّة) بأنها صادرةٌ من الذاتِ التي يطلق عليها (المؤمن) ، وليست الذاتُ التي يطلقُ عليها : (الكاتب ، أو السائر ، أو الرياضي ... أو غير ذلك) ، فالفاعلُ في هذه الجملةِ يحتملُ التغيّرَ والإضافةَ والحذفَ ، أما الفعلُ فلا يحتملُ التغيّرَ إلا نفيًا ؛ لأنه الطرفُ المعلومُ من الإخبارِ بين طرفي الحديثِ ، فالمعلومُ لا يتغيرُ ، ولكن المجهولُ قابلٌ للتغيرِ .

فلما قيل : المؤمنُ يخشى ربه .

فإن الإخبارَ يتركزُ حولَ (المؤمن) ذاته ، وكان المستمعُ يجهلُ ماذا يفعلُ المؤمنُ؟ أو ما صفته ، فيخبره المتحدثُ بأنه (يخشى ربه) ف (المؤمن) مخبر عنه ، أما (الخشيّة) في زمنها الدالةُ عليه مخبرٌ بها .

ويمكننا أن نضعَ أمامَ أفكارنا في هذا الصددِ قولَ سيويوه : « كأنهم إنما يقدمون الذي بيأنه أهمُّ لهم ، وهم يبيّانه أعنى »^(١) .

ونستطيعُ أن نستحضرَ كذلك نظرةَ عبد القاهر الجرجاني البلاغيةَ في التقديم والتأخير^(٢) .

ويلاحظُ أن الجملتين السابقتين من اسميةٍ وفعليةٍ تحمّلان ذواتِ الوحداتِ اللغويةِ المكوّنةً لكلٍّ منها ، وكذلك تحمّلان ذاتِ الصفةِ الحديثةِ التي تعبران عنها ، ولكن الفرقَ بينهما يكمنُ في المبتدئِ به من الوحداتِ اللغويةِ ، وبالتالي في المعلومِ لكل من طرفي الحديثِ (المتحدثِ والمستمع) ، فأدى بدوره إلى فرقٍ فيما هو منطوقٌ أو مقدّر .

تَمَّة :

الجملةُ الاسميّةُ - بخاصةٍ - قد يطرأ على ركنيها أو على أحدهما - على خلافٍ بين النحاة - نسخٌ يغيّرُ الحكمَ الإعرابيَّ للمبتدئِ أو الخبر - على اتفاقٍ - وقد جعلَ الجمهورُ

(١) الكتاب ١ - ٣٤ .

(٢) دلائل الإعجاز ٨٣ - ١١٢ .

نواسخُ المبتدأِ حروفاً ، ونواسخُ الخبرِ أفعالاً ، ولم يَدْرُسُوا ذلك من خلالِ أقسامِ الجملةِ ، وإنما جعلوها تحت الحروفِ الناسخةِ ، والأفعالِ الناسخةِ ، لكننا سندرسُ هذين النوعين تحت : الجملةِ الاسميةِ المنسوخةِ ، والجملةِ الفعليةِ المحولة^(١) .

فالجملةُ الاسميةُ المنسوخةُ : هي الاسميةُ التي تصدَّرتْ بأحدِ الأحرفِ الناسخةِ ، فغيَّرَ صورةَ المبتدأِ من مرفوعٍ إلى منصوبٍ .

أما الجملةُ الفعليةُ المحوَّلةُ : فهي الاسميةُ التي تصدَّرتْ بأحدِ الأفعالِ الناسخةِ ، فغيَّرَ صورةَ الخبرِ من مرفوعٍ إلى منصوبٍ .

ثانياً : بحسبِ الخبرِ :

يرد عند النحاةِ العربِ تقسيمٌ للجملةِ بحسبِ الخبرِ^(٢) ، حيث تكونُ جملةً صغرى ، وأخرى كبرى .

فالجملةُ الصغرى هي المبنيةُ من المبتدأِ والخبرِ المفردِ ، أي : الجملةُ الاسميةُ التي تتكون من مبتدأٍ وخبرٍ اسمٍ ، وأرى أنه بالتالي فعلٌ وفاعلٌ ، ولو أنهم حصروا هذا التقسيمَ في الجملةِ الاسميةِ وحدَها .

أما الجملةُ الكبرى فهي الجملةُ الاسميةُ التي يكون خبرُها جملةً ، نحو : المتبهيون يفهمون ، والمنصرفون فهمهم للدرس معلومٌ ، حيث الجملةُ الفعليةُ (يفهمون) في محلِّ رفعٍ ، خبرٌ للمبتدأِ (المتبهيون) ، أما الجملةُ الاسميةُ (فهمهم معدومٌ) فهي خبرٌ للمبتدأِ (المنصرفون) .

وتنقسم الجملةُ الكبرى إلى قسمين :

أولهما : ذاتٌ وجهٍ واحدٍ ، وهي الجملةُ الاسميةُ التي يكون خبرُها جملةً اسميةً ، نحو : المهذبُ أخلاقُه حميدةٌ ، الجملةُ الاسميةُ (أخلاقُه حميدة) في محلِّ رفعٍ ، خبرٌ للمبتدأِ (المهذب) . فخيرها جملةٌ من نوعها .

(١) ينظر : اللغة العربية : معناها ومبناها ١٢٨ .

(٢) ينظر : مغنى اللبيب ٢-٤١ / الهمع ١-١٣ .

ولذلك فإنني أرى أنه يجب أن يزداد معكوس ذلك ، نحو : ظننت المهذب يحترمه الجميع .
والأخرى : ذات وجهين : وهي الجملة الاسمية ذات الخبر الجملة الفعلية (أي :
اسمية الصدر فعلية العجز) ، نحو : المهذب يحترمه الجميع ، الجملة الفعلية (يحترمه
الجميع) في محل رفع ، خبر مبتدأ (المهذب) .

وينبغي أن يزداد معكوس ذلك ، نحو : ظننت المهذب أخلاقه حميدة .

ثالثا : بحسب الأداء النحوي :

قسم النحاة العرب الجملة بحسب الموقع الإعرابي إلى قسمين :
أولها : الجمل التي لا محل لها من الإعراب ، سواء أكانت ابتدائية ؛ أم تؤدي معنى
مساعدًا .

والأخرى : الجمل التي لها محل من الإعراب ، وهذه هي التي تقع موقع الاسم
فتؤدي معنى في الجملة ، سواء أكان معنى ركني منها ، أم معنى متعلق بأحد ركنيها .

تنبيهان :

لكنني أنبه إلى فكرتين أساسيتين :

أولاهما: الهدف من الحديث إخبار ، والإخبار إفادة معنى جديد بالنسبة للمستمع ،
وهو ما يتمثل في الجزء الثاني من الجملة ، والإخبار يجب أن يكون تاما ، وهنا يجب أن
تفرق بين نوعين من المعنى قد يُعْتَقَدُ أنَّ كلاً منهما كامل : المعنى المراد الإخبار به ، والمعنى
المساعد في هذا الإخبار ، وهذه الإلفاتة تجعلنا نفكر في تقسيم آخر للجملة العربية .

والأخرى : أننا لا نستطيع أن نتجاوز إطلاق حد الجملة على كل مبتدئ وخبر ،
أو فعلٍ وفاعل ، سواء أديا المعنى المراد الإخبار به ، نحو : الكتاب جديد ، سطح القمر ،
أم لم يؤديه ، نحو : الذي خطه حسن مكافأ ، أقبل من نجبه ، حيث (خطه حسن ،
ونجبه) جملتان ؛ لكنهما لم يؤديا المعنى المراد الإخبار به ، وهذه الإلفاتة تجعلنا نفكر في
تقسيم آخر - كذلك - للجملة العربية .

نما سبق نجد أن الجملة العربية يمكن أن تقسم أقساما أخرى من خلال منظورين آخرين :

أولهما : اتجاه المعنى :

حيثُ يقابلُنا في مطالعَاتنا أو مستمعَاتنا جملٌ يكتفى فيها بذكرِ الركنين الأساسين ، فيقصدُ بها المعنى المرادُ الإخبارُ به ، وأخرى لا يكتفى فيها بذكرِ الركنين الأساسين ، وإنما تتضمن معاني أخرى يقصدُ بها إفادةُ القارئِ أو السامعِ تحديداً أو تخصيصاً دلالياً . وتبعاً لذلك فإن الجملةَ العربيةَ تنقسم إلى قسمين :

أ - الجملةُ البسيطةُ : وهي الجملةُ التي يكتفى فيها بذكرِ الركنين الأساسين ، سواءً أكانت تؤدي المعنى المرادُ الإخبارُ به ، أم لم تؤده .

وهنا أنبه إلى نوعين من المعنى : المعنى المراد : وهو المعنى الذي يريد أن ينقله المتحدثُ إلى المستمع ، ولا يتم إلا بذكرِ الركنِ الثاني للجملة ، إلى جانبِ ما قد يضافُ إلى الركنين من دلالاتٍ معنويةٍ أخرى . والمعنى مجرداً : وهو المعنى الذي يتج من ذكرِ الركنين الأساسين ، سواءً أكان مراداً أم مساعداً ، أي : كان جزءاً من المعنى المراد ؛ لأن كلَّ ركنين يؤديان معنى بالضرورة .

فالجملةُ البسيطةُ تتحددُ بذكرِ الركنين الأساسين .

ب - الجملةُ الموسعةُ : وهي التي لا يكتفى معناها بذكرِ ركنيها الأساسين ، وإنما يضاف إليها دلالاتٌ أخرى ، تفيد في تحديد أحدِ الركنين وتخصيصه دلالياً ، كالتأكيد ، والنفي ، والبدلية ، والنعت ، والحالية ، والتميز ، والاستثناء ، والدلالةُ الزمنية ، والمكانية ، فمعنى هذه الجملةِ موسَّعٌ عما تكون عليه الجملةُ البسيطةُ .

والآخر : بحسب اتجاه الإخبار :

وهو ما يطلق عليه مصطلحُ الوظائفِ النحوية ، فقد تكون الجملةُ بركنيها مراداً بها الإخبارُ كاملاً ، وقد تكون مساعدةً في أداء هذا الإخبارِ ، ومن حيثُ هذا المنظورُ المعنويُّ تُقسَمُ الجملةُ إلى قسمين :

أ - الجملةُ التامةُ (الإخبارية) : وهي الجملةُ التي يراد بها الإخبارُ تاماً دونها نقصٍ أو اعتمادٍ على أخرى ، إلا في حال المشاركة (العطف) ، فالعطفُ يعني جملتين أو أكثر بحكمٍ مشتركٍ ، أي : أن الجملةَ التامةَ هي التي تحقق هدفَ المتحدثِ الإخباري ، وتنقل

المعنى المراد الإخبارُ به إلى السامع أو القارئ ، نحو: المخلص محبوبٌ ، المتَّقِي رَبِّه ساعٍ في الخير ، يفلح المؤمنُ ويضلُّ الفاسقُ .

ب - الجملة المتعلقة (المسندة) : وهي الجملة التي لا تستقلُّ بالمعنى بذاتها ، وإنما تعتمد على غيرها أو تستند إليه ، فهي الجملة التي تساعدُ في أداء المعنى ، وقد تكون خبرًا بها أو موضحةً لما سبقها من كلمة ، ومثالُ هذا النوع من الجملِ : جملةُ الشرطِ ، وجملةُ جوابِ الشرطِ ، وجملةُ الصلّةِ ، وجملةُ الخبرِ ، والجملةُ الحالِيّةُ ، والوصفيّةُ ، والمفعوليّةُ ، والجملةُ المستثناةُ .

منظورٌ آخر لأقسام الجملة :

علينا أن ننبه إلى منظورٍ آخر ؛ يمكن أن نقسمَ الجملة بحسبه ، وهو الغرضُ من إنشائها ، وذلك من حيثُ إرادة المتحدثِ :

أخبرٌ أم مستخبرٌ؟ وتكونُ الجملةُ بالنظرِ إلى هذا الاتجاهِ نوعين : إخبارية ، واستخبارية .
تعقيب :

في إيجازٍ شديدٍ ؛ نجد أن الجملةَ العربيّةَ - بسيطةً وموسعةً - يمكن أن نلاحظَ فيها ما يأتي :

- تنوع الجملةَ العربيّةَ بين الاسمِيّةِ والفعلِيّةِ والشرطيّةِ .

- لكل منها ركنان أساسان ، لكن الشرطيّةَ لها طبيعَةٌ تركيبيةٌ خاصة بها ، نذكرها فيما بعد .

- الركنُ الأوّلُ من الاسمِيّةِ والثاني من الفعلِيّةِ يجب أن يكونَ اسمًا .

- الركنُ الثاني من الاسمِيّةِ يتنوع بين الاسمِ والفعلِ والحرفِ .

- أما الأوّلُ من الفعلِيّةِ فإنه يكونُ فعلًا أو ما يعمل عملَه ، من اسمِ الفعلِ والصفاتِ

المشتقةِ والمصادرِ .

- الجملةُ الاسمِيّةُ قد تسبقُ بما يُغيّرُ في العلاقةِ الدلاليّةِ بين ركنيها ، فقد يسبقها :

حروف لها معان خاصة ، فتنصبُ المبتدأ (إن وأخواتها) .

أفعال ناقصة تستوجب الجملةَ الاسمِيّةَ بركنيها ، فتنصبُ الركنِ الثاني (كان

وأخواتها ، وما يلحقُ بها ، وأفعال المقاربةِ والرجاءِ والشروعِ) .

وقد تسبق بجملته فعلية ناقصة تستوجب الجملة الاسمية بركنيتها فتنصبها (أفعال القلوب وغيرها) .

وقد يتعدى أحد الأفعال الأخيرة بطريقة من طرق التعدية ، فيحتاج إلى منصوب ثالث ، يكون ترتيبه الأول في المنصوبات الثلاثة ؛ لأنه كان فاعلاً فيما قبل استعمال كيفية تعدّي الفعل .

- الجملة بقسميها - الاسمية والفعلية - قد تكون استخبارية (استفهامية) باستخدام كلمات معينة في اللغة موضوعية للاستفهام .

- كما أن في اللغة تراكيب خاصة لأداء دلالات خاصة بها ، لا تفهم هذه الدلالات إلا من خلال :، الترتيب الخاص : (النداء ، وما يتبعه من الندبة والاستغاثة والترخيم ، والمدح والذم ، والاختصاص ، والإغراء والتحذير ، والتعجب ...) .

- الاسم في كل مواقعه قد يُجَدَّد وَيُقَيَّد وَيُخَصَّص بتوابع تليه ، وتتبعه في إعرابه : (النعت ، التوكيد ، عطف البيان ، البدل ، عطف النسق) .

- الفعل المضارع بخاصة - دون ما يعمل عمله - قد يسبق بما يكسبه معنى ليس فيه ، كتغير زمنه إلى الماضي ، أو المستقبل ، مع النفي ، أو المصدرية أو السببية ، أو التعليلية ، أو الغائية ... إلخ . فيتغير إعرابياً بين الجزم والنصب .

- قد يحتاج علاقة الفعل بفاعله وعلاقة الخبر بالمبتدأ إلى توسيع في المعنى ، ويكون التأثير من خلال كل من الفعل والخبر ؛ لأن معنى كل منهما يحمّل هذه الجهات الدلالية ، من : التوكيد ، وبيان النوع ، وبيان عدد المرات ، وسببية الحدث المصاحب ، وبيان الهيئة ، وما يميز ويجدد ، والمخالف في الحكم .

- العناصر الاسمية والفعلية السابقة كُلهما تدور بين المنصوبات والمرفوعات . وقد يتحوّل الفعل إلى حالة الجزم بعد سوابق خندة ، أو في تركيب خاص ، مفادُه سبقه بتركيبٍ طليبي يكون جواباً له .

- والاسم قد يكون في حالة جر من خلال تركيبين ، أحدهما : تركيب إضافي للتحديد والتقييد والنسبة . والآخر : سبقه بحرفٍ من أحرف الجر الموضوعية في اللغة ؛ لأداء

دلالاتٍ معينة فيما تجرّه، فتكون شبه الجملة التي تأخذُ الموقعَ الإعرابي للاسم في حالِ الرفع والنصب والجر، حيث إنها قد تمثل ركنا من ركني الجملة الاسمية، وهو الركن الثاني (الخبير).

وقد تكونُ سبيلا من سبيلِ تقييدِ الاسم وتحديدِه وتخصيصِه كتابعٍ له، أو حالٍ، أو تعلقٍ. - الجملةُ الشرطيةُ، أو أسلوبُ الشرط، أو التركيبُ الشرطي له بنيةٌ خاصة، تتكون من أداة شرط، فجملتين متعلقتين ببعضهما، متراتبين حدثيا وزمنيا في أغلب المعاني.